تداعيات الأزمة الروسيَّة - الأوكرانيَّة على العلاقات الخليجيَّة - الأوربيَّة (*)

د.نورة شعيبي

أستاذة مساعدة قسم العلوم السياسية

دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الكويت

فهد الشمالي

مدرس مساعد قسم العلوم السياسية الدرجة العلمية :

ماجستير العلوم السياسية

جامعة الكويت

الملخص:

تُسلِّط هذه الدراسة الضوء على تداعيات الأزمة الروسية– الأوكرانية على العلاقات الخليجية – الأوربية، وتثير السؤال الرئيسي التالي: ما آثار الأزمة الروسية– الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الخليجية– الأوربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي؟ وللدراسة فرضيَّتان: الأولى هي أنَّ الأزمة الروسية– الأوكرانية أثَّرت في العلاقات الخليجية– الأوربية سياسيًّا واقتصاديًّا، والثانية أنَّ الأزمة الروسية– الأوكرانية دفعت دول الخليج العربية إلى توسيع شبكة تحالفاتها الدولية وتعميق شراكاتها الإستراتيجية، وللإجابة عن سؤال الدراسة واختبار صحة فرضياتها اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًّا تحليليًّا، إلى جانب المنهج الإحصائي، وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّ الأزمة شكلت لدول الخليج العربية شبكةً من القضايا الشائكة فيما يتعلق بوضع المحيط الدولي وعدم استقراره، والشك في فعالية دعم حقوق الإنسان، وصولًا إلى ضرورة البحث عن تنويع التحالفات والتعاون خاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما يُمثِّل انعكاسًا واضحًا لنظرية الاعتماد المتبادل المعقد" Complex Interdependence".

الكلمات المفتاحية: دول الخليج العربية، الأزمة الروسية– الأوكرانية، اعتماد متبادل معقد، الاقتصاد السياسي للحروب، التحالفات.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) يوليو (علوم) ٢٠٢٥.**

The Implications of the Russian-Ukrainian Crisis on the Gulf-EU Relations

Abstract:
This study examines the impact of the Russian-Ukrainian crisis on Gulf-European relations, focusing on political and economic effects. It presents two hypotheses: first, that the crisis affected these relations; and second, that it prompted Arab Gulf states to expand international alliances and deepen strategic partnerships. Using a descriptive, analytical, and statistical approach, the study concludes that the crisis posed complex challenges for the Arab Gulf states, including concerns about international stability, human rights, and the need to diversify economic alliances. This aligns with the theory of complex interdependence.

Keywords:
Arab Gulf States, Russian-Ukrainian crisis, complex interdependence, The Political Economy of War, Alliances.

مُقدِّمة:

شـــكَّلت الأزمة الروســـية– الأوكرانية مادة دســـمة للبحث في حقل العلوم السـياسـية بوجهٍ عام، بدءًا بدراسـة مسـببات الأزمة، ودوافعها، وجذورها وآثارها ونتائجها من عدة أبعاد، ومن ثمَّ تسليط الضوء على ردود الفعل الدولية المختلفة على هذه الأزمة من قِبل الدول العظمى ومن قِبل المنظمات الدولية دون إغفال لدور السياق الجغرافي والتاريخي، والسياسي، والاقتصادي، كما شكلت آثار هذه الأزمة على العلاقات الدولية والمصـلحية ما بين روسـيا من جانب والعديد من دول العالم في الأقاليم المختلفة وعلى رأســـها الإقليم الأوربي جانبًا مهمًّا وحيويًّا للدراسة من قبل العديد من الباحثين.

وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تداعيات الأزمة الروسية– الأوكرانية على دول الخليج العربية وعلاقاتها مع الاتحاد الأوربي سياسيًّا واقتصاديًّا؛ ذلك أنَّ منطقة الخليج العربي هي إحدى المناطق الحيوية جغرافيًّا، حيث تمثل حلقة وصـــل واتصـــال بين القارتين الآســـيوية والأوربية، وتُعدُّ ممرًّا مائيًّا تجاريًّا إسـتراتيجيًّا يصـل القارة الآسـيوية بالقارة الأوربية، بالإضـافة إلى تميُّز المنطقة

بوزنها الاقتصادي المتمثل في امتلاكها لعصب الطاقة وشريانها (النفط والغاز الطبيعي)؛ إذْ تمتلك المنطقة أكبر مخزون من احتياطي العالم النفطي، وتُعدُّ دوله من أهم المنتجين والموردين لهذه السلعة للعديد من دول العالم، وأوربا ليست باستثناء.

ونظرًا لشبكة العلاقات المصلحية وتحديدًا فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي والطاقي الذي يجمع بين دول الخليج العربية من جانب، وروسيا من جانب آخر، وما يجمع دول الخليج العربية مع الطرف الأوربي من جانب آخر، أتت هذه الدراسة كمحاولة لقياس آثار الأزمة الروسية- الأوكرانية وتداعياتها على منطقة الخليج العربي ومع محاولة استشرافٍ لمستقبل العلاقات الخليجية- الأوربية.

ونظرًا للتداعيات المتصاعدة للأزمة الروسية- الأوكرانية، على مستويات مختلفة وفي مناطق جغرافية تتعدى محيط الأزمة الجغرافي، فإن دراسة وتحليل تأثيرات الأزمة الروسية- الأاوكرانية على العلاقات الخليجية- الأوربية تعد مسألة أساسية يجب تناولها لفهم كيف يمكن أن يتشكل الوجه الجديد للنظام الدولي نتيجة لهذه الأزمة والتبعات التي خلفتها على الاستمرارية الاقتصادية وشبكة التحالفات عبر أوربا.

سؤال الدراسة:

ما أهم آثار الأزمة الروسية- الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الخليجية- الأوربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

- أثَّرت الأزمة الروسية- الأوكرانية في العلاقات الخليجية- الأوربية سياسيًّا واقتصاديًّا.
- دفعت الأزمة الروسية- الأوكرانية دول الخليج العربية إلى توسيع شبكة تحالفاتها الدولية وتعميق شراكاتها الإستراتيجية.

أهميَّة الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على أحد أهم التحديات الدولية المعاصرة التي تواجه المجتمع الدولي عامةً، وتمثِّل تحديًا مباشرًا للقارة الأوربية على وجه الخصوص ألا وهي الأزمة الروسية- الأوكرانية، كما تكتسب الدراسة أهمية من خلال سعيها لتحليل آثار هذه الأزمة على منطقة لم تنَل الاهتمام الكافي في دراسة تداعيات الأزمة عليها ألا وهي منطقة الخليج العربي وعلاقات دوله مع الاتحاد الأوربي، وذلك للكشف عن تداعيات هذه الأزمة على العلاقات الخليجية- الأوربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتُعد الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية التي تعاني من نُدرة الدراسات الأكاديمية التي تُركز على العلاقات الخليجية- الأوربية بوجهٍ عام، وتلك التي تبحث في تأثير الأزمة الروسية- الأوكرانية وتداعياتها بوجهٍ خاص.

أهداف الدراسة:

- الكشف عن آثار الأزمة الروسية- الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الخليجية- الأوربية على الصعيد السياسي والاقتصادي.
- تقديم رؤى للتغلُّب على التحديات التي تواجه الدول الخليجية العربية نتيجة الأزمة الروسية- الأوكرانية، مع تقديم التوصيات لصانع القرار السياسي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهجَ الوصفيَّ والتحليليَّ الذي يساعد على وصف شكل العلاقات بين الجانبين، مع تحليل شرح لأهم العوامل المؤثرة في العلاقات على وجه الخصوص، كما تم استخدام بيانات إحصائية التي تساعد في تحليل العلاقات الخليجية- الأوربية ولا سيَّما الاقتصادية منها من خلال توضيح نِسب التبادل التجاري وأهم القطاعات الاقتصادية التي ترتكز عليها العلاقات بين الطرفين الخليجي والأوربي، وقد اعتمدت الدراسة في أسلوب جمعها للبيانات

والمعلومات على المصادر الثانوية من خلال الاطلاع على المصادر المتاحة كالكتب والدراسات البحثية والتقارير المنشورة من قبل المؤسسات الرسمية والأكاديمية حول الموضوع.

الإطار النظري: التعاون الخليجي– الأوربي المتبادل الاعتماد المتبادل المعقد:

تتخذ هذه الدراسة من نظرية الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence إطارًا نظريًّا وتحليليًّا لها، حيث تفترض نظرية الاعتماد المتبادل المعقد لجوزيف ناي وروبرت كوهين أنَّ الدول ترتبط ببعضها البعض بشبكة متعددة مترابطة المصالح والتفاعلات، ووفقًا للنظرية فإنَّ هذه الشبكة تَحُلُّ من حيث الأهمية محلَّ القوة العسكرية في الفهم التقليدي الكلاسيكي الواقعي فيما يتعلق بطبيعة العلاقات والتفاعلات بين الدول في النظام العالمي (Keohane et al. 1977). لذا فإن هذه المقاربة تفترض أن الدول لا تلجأ إلى زيادة قوتها إلا عندما تكون مستشعرة ومهددة بالخطر، فمعالجة ومواجهة الجوانب والمخاوف الأمنية بحسب هذه المقاربة يكون عبر مزيد من التعاون والتبادل بين الدول بحثا عن مناطق للالتقاء سياسيا واقتصاديا. وبذلك فإنَّ هذه النظرية تتحدى النظرية الواقعية التقليدية التي تؤكد أنَّ القوة والقدرة العسكرية هي المحفز الأساسي للعلاقات الدولية في النظام العالمي (Rana 2015). كذلك تفترض هذه النظرية غياب التسلسل الهرمي في النظام العالمي، وتُبرز القنوات المتعددة غير القناة العسكرية للتعاون بين اللاعبين سواء كان لاعبًا وفاعلًا دوليًّا أو غيره كالمنظمات الدولية بشقيها الحكومي وغير الحكومي (Keohane et al. 1977)، ومن بين هذه القنوات التعاونية الاتفاقيات الثقافية كالمنح الدراسية، والاتفاقيات الاقتصادية واتفاقيات دعم السوق، واتفاقيات التدريب والتعاون لتبادل الخبرات.

تؤكد هذه المقاربة على أهم التغييرات الطارئة على النظام الدولي، وهي تغيير في الطبيعة الرئيسة للعلاقات الدولية الذي أصبح أكثر تداخلا في الاقتصاد والاتصال والتطلعات الإنسانية، ثم تغيير في الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي، إذ أصبح بالإضافة إلى الفاعلين من الدول فاعلون من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية العابرة للوطنية، فضلا عن التغيير في تراجع القضايا ذات الصلة في الشؤون العسكرية مقابل قضايا متعددة اقتصادية وسياسية – بدون تراتبية تعلو الأجندة الدولية –، فأصبح الأمن ولوازم تفعيله ليست مقتصرة على القوة العسكرية فقط، بل إن الترابط الاقتصادي، البيئي والاجتماعي أصبح أكثر حضورا وتأثيرا من الترابط العسكري في تحدي وتوجيه العلاقات بين الدول (Hasan, 2023).

تحلل نظرية الاعتماد المتبادل المعقد القضايا بين البلدان بما يتجاوز النظرة الضيقة الواقعية التقليدية القائمة على أنَّ الحرب قد تكون هي المحصلة النهائية للتعامل مع هذه القضايا، بل تساعد النظرية على فهم ميل عدد من الدول إلى إقامة تحالفات مبنية على أساس الاعتماد المتبادل الذي يحقق المصلحة لجميع الأطراف – وإن اختلفت درجة تحقيق المصلحة – بدلًا من خيار التوجُّه إلى الحرب؛ حيث تؤكد النظرية مسألة تحول الأهمية من كفة القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، وبالتالي زيادة في درجة تعقيد الجهات الفاعلة وكذلك طبيعة القضايا (Keohane et al., 1977, p 162). كما تؤكد التحول في طبيعة التهديدات الموجهة إلى الدولة من المجال الأمني إلى المجال الاقتصادي (Keohane et., 1977, p 159).

إن سياسات الاعتماد المتبادل وفق افتراضات هذه المقاربة تتضمن إيجاد وصنع الترابط ، حيث ترغب الدول في استخدام الاعتماد المتبادل في المجالات التي تتمتع فيها بالقوة وتتجنبها في مجالات التي تكون فيها ضعيفة، وبناء على ذلك فإن التناظر في الاعتماد المتبادل نسبي، وهو ما يقود في نهاية المطاف إلى نتائج تفضي إلى الاعتماد المركب والمعقد الذي يحدد شكل علاقات الدول

ببعضها البعض وتوزيع القوى العالمي (عودة، ٢٠١٩).

وعند تطبيق النظرية على العلاقات بين دول الخليج العربية والاتحاد الأوربي تظهر عناصر مهمة تُسهم في ربط مصالح الطرفين؛ حيث يمثل الاتحاد الأوربي سوقًا كبيرة لصادرات النفط الخليجية، كما أنه يمثِّل مصدرًا للاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة إلى دول الخليج العربية، في حين أنَّ دول الخليج العربية تُعد مصدرا حيويًّا للإمدادات المستقرة من موارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي التي يحتاجها ويعتمد عليها الاتحاد الأوربي، وهذه الشبكة من المصالح المتداخلة على المستوى الاقتصادي قد تمثل امتدادًا للتعاون في مجالات أخرى كالمجال السياسي والعسكري والبيئي كما ترى نظرية الاعتماد المتبادل المعقد.

ومن المهم الإشارة إلى أنَّ النظرية توضح مسألة ربط القضايا في المجالات المختلفة بعضها ببعض، حيث تستخدم البلدان مسألة التعاون أو تقديم التنازلات بشأن إحدى القضايا للحصول على مكتسبات في قضية أخرى (Tollison et al.1979؛ Keohane et al. 1973)، فعلى سبيل المثال يمكن أنْ يُسهم الاتحاد الأوربي بصورة أكبر في قطاع الاستثمار في دول الخليج العربية مقابل قيام الأخيرة بتعزيز سجلاتها في حقوق الإنسان وفقًا لمعايير الاتحاد الأوربي، وبهذه الطريقة ومن خلال ربط القضايا بعضها ببعض والعمل على التعاون وتقديم التنازلات بخصوصها تُمنح الدول قوة تفاوضية أكبر، بل يمكن من خلال هذه الآلية معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالدول – اختلاف قدراتها وإمكانياتها على التأثير (Poast 2012). وبالنسبة لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي، يمكن اعتبار قضايا الإرهاب والأزمات الاقتصادية والتغير المناخي قضايا تُشكل أخطارًا للطرفين، ويمكن للطرفين العمل والتعاون بخصوصها من جانب وتقديم التنازلات من جانب آخر لدفع عجلة التعاون. وفي الآونة الأخيرة قدمت الأزمة الروسية– الأوكرانية مجالًا آخر للعمل بين الطرفين على وزن المعادلة ذاتها: تعاون من جانب وتنازل من جانب آخر، هذه المعادلة التي يمكن من خلالها أن تتوثق العلاقات بين دول الخليج العربية والاتحاد الأوربي.

الأدبيات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات والأدبيات السابقة إلى ثلاثة محاور رئيسية تسلط الضوء على جوانب مختلفة من تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على النظام الدولي، والتحولات في العلاقات الخليجية– الأوربية:

١. **التوجهات السياسية والأمنية في سياق الأزمة الروسية– الأوكرانية:**

تناولت عدة دراسات تأثيرات الأزمة على السياسة الدولية، وركزت على أبعاد الأمن الإقليمي والدولي. على سبيل المثال، دراسة **Yahaya (2022)** قدمت منظورًا تاريخيًّا للحرب الروسية– الأوكرانية، مسلطة الضوء على الانقسامات الداخلية في أوكرانيا وأثرها على السيادة الوطنية. وقد استخلصت الدراسة أن الدول الفاعلة الخارجية، بما فيها دول الخليج، تلعب دورًا رئيسيًّا في دعم أو إنهاء الحروب من خلال تدخلاتها السياسية. كما أظهرت دراسات أخرى، مثل **Guenette et al. (2022)**، كيف أن الحرب الروسية الأوكرانية غيَّرت من توازنات القوى الجيوسياسية في أوربا والشرق الأوسط، مما أدى إلى تحول ملحوظ في تحالفات الأمن الدولي. في هذا السياق، يمكن اعتبار الحرب كحافز لتوثيق التعاون الأمني بين دول الخليج والاتحاد الأوربي لمواجهة التحديات المشتركة، مثل الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي تأثرت بشدة بتدخلات القوى الكبرى.

٢. **التوجهات الاقتصادية وتأثيرات الحرب على الأسواق العالمية:**

في المحور الاقتصادي، تبرز الدراسات التي تناولت التأثيرات الاقتصادية للحرب على العالم بشكل عام وعلى دول الخليج بشكل خاص. دراسة **Behnassi and El Haiba (2022)** تناولت تأثيرات الحرب على الأمن الغذائي وإمدادات الحبوب العالمية، مشيرة إلى كيف أسهمت الحرب في زيادة تقلبات أسعار السلع الأساسية، مما أوجد تأثيرات مباشرة

على الاستقرار الاقتصادي العالمي. من جانب آخر، ركزت دراسة **Khudaykulova et al. (2022)** على الآثار السلبية للعقوبات المفروضة على روسيا، وخاصة على البنية التحتية المالية، وحثت على ضرورة إجراء دراسات كمية لفهم أعمق حول التبعات الاقتصادية لهذه الحرب في فترة ما بعد الصراع. وأظهرت الدراسات الأخرى مثل **Guenette et al. (2022)** التأثيرات على الأسواق العالمية من حيث تدفقات التجارة وأسعار السلع، مشيرة إلى دور دول الخليج في استبدال بعض الأسواق الأوربية في توفير الطاقة والموارد الأساسية. كما تطرقت دراسة **Le-Shin Sim (2022)** إلى القطاعات الاقتصادية المتأثرة في دول الخليج مثل الطاقة والسياحة والغذاء، مشيرة إلى أن دول الخليج كانت تستفيد من هذه الأزمة في إعادة توجيه سياساتها الاقتصادية.

٣. **<u>التوجهات الجيوسياسية في العلاقات الخليجية– الأوربية:</u>**

دراسة **الخيري (٢٠٠٩)** تناولت العلاقات الخليجية– الأوربية من منظور تاريخي، موضحة دوافع الاتحاد الأوربي لتعزيز علاقاته مع دول الخليج في إطار المصالح المشتركة. كما أبرزت **دراسة الجنابي (٢٠١٤)** أهمية العلاقات الخليجية– الأوربية بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، مشيرة إلى رغبة دول الخليج في تنويع علاقاتها الدولية لتعزيز إستراتيجياتها الإقليمية. وناقشت دراسات أخرى مثل **كوخ وباور (٢٠١٠)** و**كوخ (٢٠١٥)** التحديات التي تواجه العلاقات بين الطرفين، وخاصة في ما يتعلق بالملفات الإقليمية الحساسة مثل الأمن في منطقة الخليج والأزمة السورية. على الرغم من هذه التحديات، فإن الحرب الروسية الأوكرانية قد دفعت دول الخليج والاتحاد الأوربي لتكثيف التعاون في مجالات إستراتيجية مثل الطاقة المتجددة والبديلة، كما وضحت دراسة **كوخ (٢٠٢٢)** أهمية التنسيق بين الجانبين لتحقيق أمن الطاقة في أوربا.

بناءً على الدراسات السابقة، نجد أن التوجهات والآراء البحثية تركز بشكل رئيسي على ثلاثة محاور رئيسية: التحولات في السياسة الدولية والأمن الإقليمي،

والتأثيرات الاقتصادية على الأسواق العالمية ودول الخليج العربي، وأخيرًا التوجهات الجيوسياسية في العلاقات الخليجية- الأوربية. هذه المحاور تكشف عن أهمية وضرورة البحث في تداعيات الأزمة الروسية- الأوكرانية في إعادة تشكيل التوازنات العالمية، مما يستدعي مزيدًا من البحث في كيفية تفاعل هذه القوى الكبرى، وخاصة دول الخليج، مع الاتحاد الأوربي في ظل الأزمات الراهنة.

بدايات الأزمة الروسية- الأوكرانية:

من المهم البدء في بدايات الأزمة لتوضيح مدى تداخل الظواهر التاريخية على قرارات تحالفات الدول وتوضيح مواقفها على حسب مصالحها.

لم تكن الأزمة الروسية- الأوكرانية حربًا مفاجئة وغير متوقعة، فتاريخ سلوك روسيا وتعاملها لبعض القضايا مع دول الاتحاد السوفيتي السابق يوضح بأنَّها لا تتوانى عن استخدام القدرة العسكرية والدخول في الحرب العسكرية التقليدية إذا اقتضت مصلحتها، بدءًا من غزوها جمهورية الشيشان في شمال القوقاز عام ١٩٩٩ (Kipp, 2001)، وغزوها جورجيا عام ٢٠٠٨ (Dickinson, 2021) ، وضمها شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ وانتهاءً بالدخول العسكري الشامل إلى أوكرانيا في عام ٢٠٢٢، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ الموقف الهش من المجتمع العالمي تجاه سلوك روسيا السابق له دور في جعل القيادة الروسية تستسهل خوض الحروب التقليدية بل تراه أمرًا مقبولًا، لذلك لا ينبغي أن يكون العدوان الروسي بمثابة مفاجأة للمجتمع العالمي، إنَّما هو نتيجة متوقعة لتعامل المجتمع الدولي مع السلوك الروسي السابق، وهنا لا بدَّ من تسليط الضوء على منظومة قيم ومعايير النظام الدولي، وخاصة تلك التي تتعلق بحل الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية وجعل الحرب آخر الحلول، لأنَّ الأزمة الروسية- الأوكرانيَّة كشفت حالة الاختلال بين قيم النظام العالمي وقدرة دوله ولا سيَّما الكبرى منها على الالتزام بها.

تُعد الأزمة الروسية الأوكرانية أحد الأحداث الهامة التي تلقي الضوء على التغيرات في النظام الدولي وتطور العلاقات بين الدول في القرن الواحد

والعشرين. تاريخيًّا، تعكس هذه الحرب صراعًا معقدًا بين القوى الكبرى وتأثيراتها على السياسات الدولية، حيث تتشابك المصالح الأمنية، الاقتصادية والسياسية. النظر إلى هذه الحرب من منظور "التشابك المعقد Complex) " (Interdependence الذي طرحه روبرت كيوهان ومايكل دوبوي في النظرية الواقعية، يُظهر لنا أن الدول اليوم ليست فقط في تنافس مباشر على الأرض أو السلطة العسكرية، بل تعتمد أيضًا على التفاعلات الاقتصادية والبيئية والثقافية في تشكيل مواقفها السياسية. وبالتالي، يمكن أن يساعدنا فهم هذه الحرب في التنبؤ بكيفية تشكل النظام الدولي في المستقبل، حيث تتداخل المصالح بشكل يجعل من الصعب على الدول أن تتخذ مواقف معزولة، كما يبرز دور المنظمات الدولية وأطر التعاون المتعددة التي أصبحت ضرورية لضمان الاستقرار العالمي.

النفوذ الاقتصادي والتجاري لروسيا:

يعد استعراض الوضع الاقتصادي لروسيا وقدرتها التجارية أمرًا مهمًّا؛ لأنه يسلط الضوء على مدى الترابط الذي يشهده العالم اليوم، ويُظهر كيفية تداخل المصالح بين الدول في الاقتصاد العالمي. روسيا، بوصفها واحدة من أكبر منتجي الطاقة في العالم، تلعب دورًا محوريًّا في تزويد العديد من الدول الأوربية بالغاز والنفط، وهو ما يعكس مدى الاعتماد المتبادل المعقد بين روسيا والاتحاد الأوربي. في الوقت نفسه، تشير الأزمة الحالية إلى إمكانية ظهور لاعبين آخرين لتعويض الفراغ الذي قد تتركه روسيا، ومن بينهم دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، التي يمكن أن تساهم في تلبية احتياجات الطاقة العالمية. ولتقييم مدى واقعية أن يصبح مجلس التعاون الخليجي شريكًا بديلًا للاتحاد الأوربي في هذا المجال، من المهم أن نعرض قدرة روسيا على إنتاج الطاقة ونقارنها بقدرة دول الخليج، إذ إن الخليجيين يمتلكون احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، ولكن قد يواجهون تحديات لزيادة إنتاجهم بشكل يعوض فجوة الطاقة التي قد تتركها روسيا.

كشفت الأزمة الروسية– الأوكرانية عن نفوذ موسكو الاقتصادي والتجاري،

وعن حدة درجة الاعتماد الاقتصـــادي بين روســـيا ودول الاتحاد الأوربي في مجالات عديدة منها الطاقة والغاز الطبيعي، وكان للحرب عدة تأثيرات على دول الخليج العربية، حيث عززت الأزمة من مكانة هذه الدول لدى الاتحاد الأوربي كشـــريك تجاري في مجال الطاقة، مما انعكس على قوة دول الخليج العربية التفاوضية مع الاتحاد الأوربي.

زيادة التعاون الخليجي – الأوربي في مجال الطاقة نظرًا لزيادة الطلب على موارد الطاقة الخليجية قد يعني إمكانية جديدة لخلق فرص العمل محليًّا في دول الخليج العربية، كما أنَّه مع زيادة الطلب على قطاعات النفط والغاز تتزايد الحاجة الخليجية إلى الحفاظ على اقتصـــاد مســـتدام في ظل بيئة تتماشـــى مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وهنا لا بد من الاعتماد على عامل الخبرة الأوربية في مجال استدامة الاقتصاد، ومن شأن ذلك أنْ يجسد ديناميكية جديدة للتعاون بين دول الخليج العربية والاتحاد الأوربي.

ومن الضـــروري توضـــيح درجة الاعتماد العالمي على موســـكو؛ حيث يبرز دور روســـيا في الاقتصـــاد العالمي في قطاعي الطاقة والحبوب. كما أنَّ هناك عددًا من الدول يعتمد اقتصـــادها على التبادل التجاري مع روســـيا كدولة بيلاروســـيا، حيث يرتكز قرابة نصـــف ناتجها المحلي الإجمالي على التجارة الروسية، وصولًا إلى السودان كدولة خارج المحيط الأوربي (Fleck, 2022).

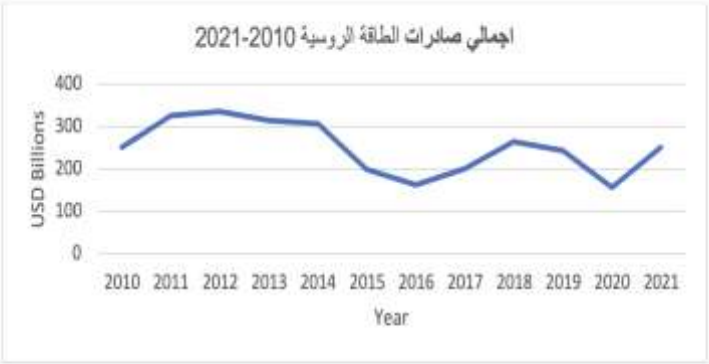

المصدر: اعداد الباحثين من oec.world شكل (1)

يوضح الشكل (١) إجمالي صادرات الطاقة الروسية في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢١ التي تشمل تصدير كل من البترول الخام، والنفط المكرر، والغاز البترولي، والفحم. كما يوضح الشكل انكماش حجم هذه الصادرات في الفترة من ٢٠١٤–٢٠١٦ وذلك بتأثير العقوبات التي فرضها كلٌّ من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على صادرات الطاقة الروسية نتيجة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. ومن خلال الشكل كذلك يتبين أنَّ روسيا بعد فرض العقوبات عليها لم تعد تحتل ذات الحصة في السوق النفطية، وتحديدًا مقارنة بتلك التي حققتها قبل فرض العقوبات، حيث وصلت صادرات الطاقة الروسية إلى ذروتها في الفترة من ٢٠١٠ حتى قبل عام ٢٠١٤ ، فبلغ أعلى مبلغ تصدير حوالي ٣٣٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وبعد العقوبات المفروضة بلغ أعلى إجمالي للصادرات حوالي ٢٥٦ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وهنا تتضح الصعوبة التي تواجهها روسيا في العودة إلى مكانتها في توريد صادرات الطاقة، وإلى مكانتها في استيفاء احتياجات الطلب العالمي في توريد موارد الطاقة، والتي كانت تعتمد إلى حد كبير على احتياجات دول الاتحاد الأوربي.

وبنظرة كذلك إلى حجم حصة سوق الطاقة الروسية ومساهمتها في السوق العالمية، يوضح الشكل رقم (٢) حجم السوق الروسية في قطاع الطاقة في

الفترة من ٢٠١٠–٢٠٢٠ – كل خمس ٥ سنوات، ويُظهر الشكل انكماشًا في إمدادات الطاقة الروسية عالميًّا.

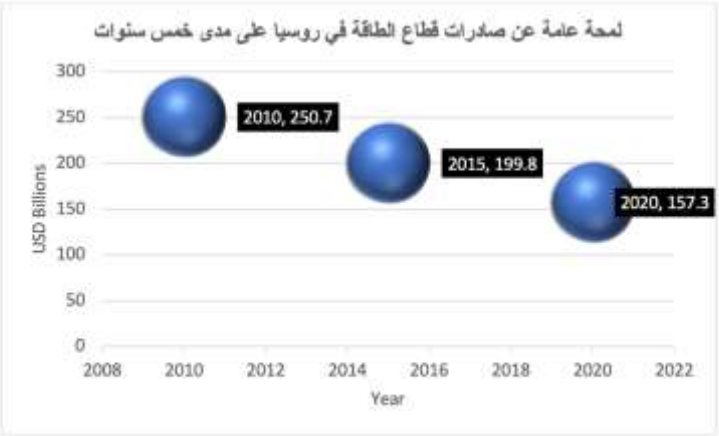

المصدر: اعداد الباحثين من oec.world شكل (2)

والجدير بالذكر أنَّ دول الاتحاد الأوربي كهولندا وإيطاليا وألمانيا وأوكرانيا هي أكثر الدول التي تتلقى صادرات الطاقة الروسية (oec.world)، ونظرًا لتداعيات العقوبات المفروضة على روسيا ماذا عن العقوبات بعد الأزمة الروسية– الأوكرانية؟ لقد تقلص وانخفض اعتماد هذه الدول على المنتجات الروسية بشكل واضح. وعليه، فالاتحاد الأوربي يجد نفسه في لحظة تحول جوهرية حيث يتعين عليه البحث عن بدائل أخرى تستوفي احتياجاته في مجال الطاقة.

كما توقع عدد من المختصين حدوث حالة ركود في الاقتصاد الأوربي نتيجة للحرب، حيث قد ينخفض النمو الاقتصادي للمنطقة بنسبة ٢٠٪ (Fleck، ٢٠٢٢). والبحث عن بدائل بالنسبة للاتحاد الأوربي تعني فرصة لدول الخليج العربية التي قد تستطيع تقديم المساعدة بحجم قوتها في السوق العالمية للطاقة لمواجهة الركود المتوقع، ويوضح شكل (٣) اعتماد الاتحاد الأوربي على واردات الطاقة الروسية.

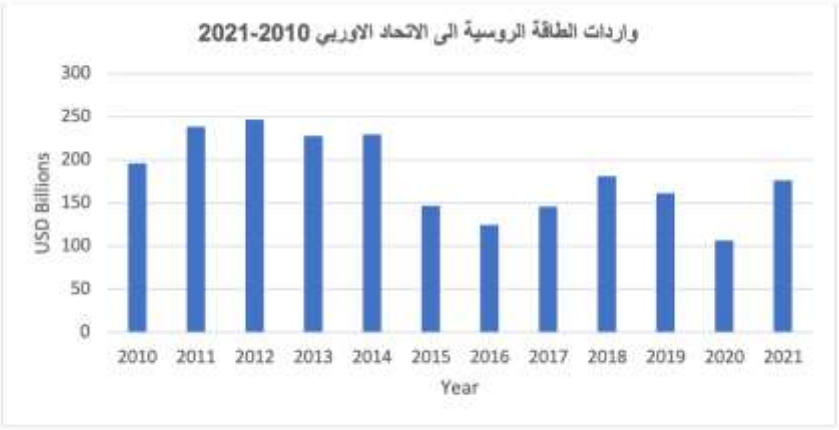

المصدر: اعداد الباحثين من oec.world شكل (3)

يوضـــح الشـــكل التوجه الحالي لدول الاتحاد الأوربي الهادف إلى تخفيض اعتمادها على صـــادرات الطاقة الروســـية، مما يســـتدعي من الاتحاد أن يجد بدائل لعملاق الطاقة الروســـي، وكما ســـبقت الإشـــارة فإنَّ واردات الطاقة من روسيا إلى الاتحاد الأوربي لم تتعافَ ولم تصل إلى ذروتها بعد سلسة العقوبات التي بدأت منذ عام 2014 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المتوقع أن تعود تلك الصـــادرات لســـابق عهدها خاصـــة مع العقوبات التي فرضـــتها دول الاتحاد الأوربي على روســـيا منذ 2015 بعد أحداث شـــبه جزيرة القرم، وحتى العقوبات الأخيرة في 2022/ 2023 بعد احتلال روسيا لأوكرانيا التي يُنظر إليها على أنها أكثر صرامة وأكثر استهدافًا للقطاعات الحيوية الروسية (Aljazeera, 2022). وتُعدُّ العقوبات الأخيرة على روســـيا اقتصـــادية إلى حد كبير حيث استهدفت قطاعات محددة في الاقتصاد الروسي مثل: فرض قيود على الشركات التي لها علاقات وثيقة مع الحكومة الروسية، والشركات العاملة في قطاع السلع والخدمات في مجال الدفاع والطاقة (Belin et al., 2021) ، كما فُرض حظر على بيع التكنولوجيا العسكرية ذات الاستخدام المزدوج مع حظر المشاركة في مشـــاريع النفط التي تنطوي على التنقيب والإنتاج في المياه العميقة (Gould-

Davies, 2018)، وفرض العقوبات كانت على جولتين، وُصـــفت الأولى بأنها خفيفة إلى حد ما، بينما كانت الثانية أكثر صـــرامة، حيث اســـتهدفت منع الوصول إلى التمويل الأجنبي والاستثمار في روسيا، والتي كانت تُجدَّد كل ستة أشهر (Korhonen, 2019).

والهدف من هذه العقوبات إظهار أهمية التمســـك بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول، وردع روسيا عن تصعيد عدوانها العسكري، وجعل ما قامت به ذا تكلفة باهظة عليها (Gould-Davies, 2018). وكانت عقوبات الاتحاد الأوربي على روســيا تنطبق على كافة مواطني الاتحاد الأوربي والشــركات والمنظمات المسـجلة فيه، فعلى سـبيل المثال شـددت المملكة المتحدة – قبل انسـحابها من الاتحاد الأوربي في 2020 من سياسـاتها فيما يتعلق بشـفافية انتقال الأموال إلى البلاد، الأمر الـذي يؤثر على عـدد كبير من رجـال الأعمـال والنخـب الروس الذين يعملون على بناء الثروة، تحديدًا في المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها، وهذا يعادل حوالي ٦٨ مليار جنيه إسترليني من الأموال الروسية المتراكمة على مدى السنوات العشر الماضية (Gould- Davies, 2018:10).

ومنذ عقوبات عام 2015، أصـبحت الإجراءات أكثر صـرامة مع قيام الاتحاد الأوربي بتقييم فعالية تدابيره في ردع روسيا من تصـعيد عدوانها العسكري؛ ففي عام ٢٠٢٢ جرى توسيع العقوبات بشكل كبير خاصـة مع استيلاء روسيا على أراضـي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانية، حيث استهدفت تلك العقوبات عددًا أكبر من المنظمات والأفراد ذوي الصلات بروسيا، كما امتدت العقوبات لتشمل الدول المعروفة بمســـاعدة روســـيا مثل بيلاروســـيا (Directorate-General for Financial (Stability, Financial Services and Capital Markets Union, 2024 وهدفت هذه العقوبات إلى إضـعاف الاقتصـاد الروسـي وإضـعاف قدرتها على الاســـتمرار في الحرب، وتضـــمنت بعض الإجراءات الأخيرة في يونيو ٢٠٢٣ اعتماد مجلس الاتحاد الأوربي لما يلي: تقييد بيع أو نقل أو تصـدير أو توريد السـلع والتكنولوجيا الخاضـعة للعقوبات من دول خارجية معروفة بتعاونها

مع روسيا، وتقييد طرق العبور التي تشمل سلعًا حساسة مثل المواد المتعلقة بالطيران عبر روسيا إلى دول أخرى، وإنهاء استيراد النفط الروسي عبر خط الأنابيب لكل من ألمانيا وبولندا، وحظر الوصول إلى موانئ الاتحاد الأوربي لأي سفن لديها القدرة على التلاعب بنظام تتبع الملاحة عند نقل النفط الروسي وفقًا لما يمليه حظر استيراد النفط (المصدر السابق).

دول الخليج العربية والاتحاد الأوربي والطاقة:

فمن خلال فحص بيانات تجارة موارد الطاقة من منظمة أوبك تبيَّن أنَّ ثلاث دول خليجية تلعب دورًا محوريًّا في الشراكة الخليجية– الأوربية في مجال الطاقة، وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والجدير بالذكر أنَّ عُمان ليست جزءًا من أوبك، وقطر خرجت من المنظمة في عام ٢٠١٩، ودور البحرين في مجال الطاقة يُعدُّ ضئيلًا مقارنة بالدول الثلاث التي سبق ذكرها. يوضح شكل (٤) إمدادات الطاقة التي ورَّدتها كلٌّ من السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت إلى الاتحاد الأوربي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢١.

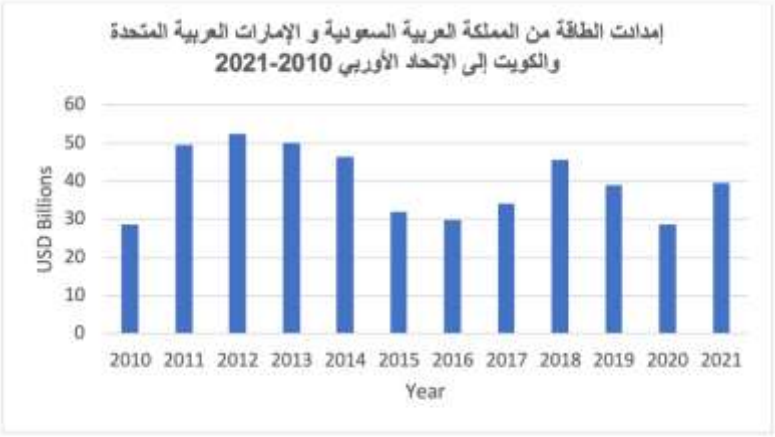

شكل (4) المصدر: اعداد الباحثين من oec.world

مما سبق يتضح أنَّ هذه الدول تُسهم إسهامًا كبيرًا في سوق الاتحاد الأوربي للطاقة، كما تُظهر مرحلة ما بعد العقوبات أنَّ قدرة هذه الدول على توريد موارد

الطاقة إلى الاتحاد الأوربي واعدة. يأتي ذلك في ظل إدراك دول الخليج العربية لتأثير العقوبات المفروضة على صادرات الطاقة الروسية ومدى احتياج الاتحاد الأوربي إلى تعويض النقص في الإمدادات من موردين آخرين. كما يتضح أنَّ ذروة العرض كانت في عام ٢٠١٢ حيث بلغت مبيعات هذه الدول للاتحاد حوالي ٥٢,٤٦ مليار دولار، أي حوالي ٢١,٢٣% من الإمدادات الروسية إلى الاتحاد الأوربي في العام ذاته، والتي بلغت ٢٤٧ مليار دولار وهي أيضًا أكبر كمية من الإمدادات قدمتها روسيا إلى الاتحاد. وبعد فرض العقوبات يوضح الشكل وجود إمكانات كبيرة لدى دول الخليج العربية لسد فجوة أساسية في احتياجات الاتحاد الأوربي من الطاقة.

العلاقات السياسية:

إنَّ إمكانية تقييم العلاقات السياسية بين دول الخليج العربية والاتحاد الأوربي ليست مباشرة كالقدرة على تقييم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، إذْ يمكن عرض العلاقات الاقتصادية وتقديمها بأرقام وتوقعات مبنية على احتياجات السوق وعلى حجم إنتاج الدول الخليجية في قطاع الطاقة. ومع ذلك، وكما تفترض نظرية الاعتماد المتبادل المعقد التي تستند إليها هذه الدراسة، فإنَّ الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتشابك العلاقات بين الجانبين الخليجي والأوربي قد يمتد إلى جوانب أخرى، مثل الجانب السياسي، ومن ثمَّ فإنَّ تشابك المصالح الخليجية–الأوربية في مجال الطاقة قد يمنح دول الخليج العربية قوة سياسية في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي تتمحور حول ملفات ثلاثة:

أولًا: إذكاء الصراع في المحيط الدولي ومنطقة الشرق الأوسط:

إنَّ استمرار الأزمة الروسية– الأوكرانية ساهم في تقويض فعالية قواعد القانون الدولي المنظمة لتفاعل الدول بعضها ببعض، وإذا كانت أبرز المهام المنوطة بالأمم المتحدة هي حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإنَّ تعرُّض هذه القواعد للانتهاكات ولا سيما من الدول العظمى له بالغ الأثر في فعاليتها، وعلى

سبيل المثال ليس الحصر ووفقًا للسياق التاريخي نعرض لبعض أهم الانتهاكات التي قامت بها روسيا للقانون الدولي متحدية قواعده في حربها على أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢. حيث انتهكت روسيا جملة من القواعد (الأمم المتحدة، ١٩٤٥).

أ: مبدأ حظر استخدام القوة حسب المادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر على أعضائها استخدام القوة ضد دولة أخرى، مما يعرِّض الاستقلال السياسي للدولة للخطر، وفي هذا الإطار لم تقدم روسيا مبررًا قانونيًّا يدعم استخدام القوة في إطار الدفاع عن النفس وفقًا لهذه الفقرة من المادة.

ب: الاحتلال غير الشرعي بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. دخول القوات الروسية إلى مناطق شرق أوكرانيا غير قانوني حيث تسيطر قوات مسلحة أجنبية على أراضٍ تابعة لدولة أخرى (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٩٤٩).

ج: جرائم الحرب ضد المدنيين. لقد وثقت المنظمات الدولية عددًا من الانتهاكات لقواعد المنظمة للنزاعات المسلحة، على سبيل المثال، الهجمات على البنية التحتية واستهداف المدنيين بشكل غير متناسب مع قواعد الاشتباك المتعارف عليها، وتشمل تلك الهجمات المنازل والمستشفيات والمدارس، مما يعد مخالفة صريحة لمبادئ القانون الإنساني الدولي التي تنص على حماية المدنيين أثناء النزاعات (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٢٢).

وفي مقابل هذه الخروقات كانت استجابة الأمم المتحدة عبر أجهزتها غير فعالة، مما شجع الدول الأخرى لا سيما العظمى منها على انتهاك هذه القواعد والاستمرار في زعزعة أمن واستقرار دول العالم، فلم تكن الاستجابة قادرة على الفعل الحاسم والضابط للصراع والتنافس الدولي، وقد عبرت عن هذا المعنى القرارات ومشاريع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، مشروع القرار s/2022/155 (مجلس الأمن، مشروع قرار s/2022/155، ٢٠٢٢) الذي يدين العدوان الروسي على أوكرانيا ويطالبها بسحب قواتها فورًا، وكذلك مشروع القرار (مجلس الأمن، مشروع قرار s/2022/720، ٢٠٢٢)s/2022/720 الذي يدين الاستفتاءات غير القانونية في ضم روسيا لمناطق أوكرانية، تلك المشروعات

التي أسقطها الفيتو الروسي، في حين اعتُمد قرار رقم ٢٦٢٣ (مجلس الأمن، قرار ٢٦٢٣، ٢٠٢٢) لعقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة لمناقشة الوضع في أوكرانيا، وإن تعطيل عمل مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين له تداعيات سلبية على الاستقرار العالمي، مع ملاحظة ورصد تأثير روسيا في ذلك. مما يؤجج الصراع ويشجع القوى الأخرى للسير على ذات النهج.

إنَّ غياب المهمة الرئيسة لهذا الجهاز يجعل من فعالية الأمم المتحدة ضعيفة في تحقيق البعد الأمني والتنسيق السياسي بين أعضائه، فالجمعية العامة أيضًا، اقتصرت قراراتها في حدود الشجب والإدانة وأخرى عامة ذات الصلة وجميعها غير ملزمة، ففي سياق تاريخي متسارع الأحداث يفتقر إلى قرارات أكثر صرامةً وإلزاميةً للدول الأعضاء وخاصةً العظمى منها، حيث كان القرار ES 11/1 في مارس ٢٠٢٢ (الجمعية العامة، قرار E11/1، ٢٠٢٢)، الذي يطالب بإنهاء وسحب العمليات العسكرية الروسية، والقرارات اللاحقة الأخرى كانت بين عناوين إدانة وحماية المدنيين والمطالبة بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما عبر عنه القرار ES11/5 في نوفمبر ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من أهمية قرارت الجمعية العامة إلا إنها غير ملزمة، وبالتالي غير رادعة، مما يجعلها عاجزة عن مواجهة ما يحصل من انتهاكات صارخة من قبل الدول وعلى رأسها القوى العظمى، والأزمة الأوكرانية– الروسية وما تلاها من أحداث دليل على ذلك.

المحيط الدولي:

وقد أثرت الأزمة الروسية الأوكرانية تأثيرًا عميقًا على المواقف الدولية تجاه القضايا المتعلقة بالسيادة والنزاعات الإقليمية، فالصين أحد أهم اللاعبين في ميزان القوى العالمي اتخذت مواقف أمنية وسياسية، بل وخطوات أكثر صرامةً ضد تايوان وصلت إلى حد التلويح باستخدام القوة العسكرية.

وتراقب الصين الموقف الأممي تجاه روسيا، فمنذ بداية الأزمة الروسية– الأوكرانية تبنت الصين لهجة حذرة واختارت دعم روسيا دبلوماسيًّا، بينما امتنعت من تقديم دعم عسكري مباشر، فالصين بعد الأزمة اتخذت خطوات تصعيدية تجاه تايوان، ولعلها متأثرة بالتجربة الروسية، ما يؤكد هذا الادعاء المناورات الجوية والبحرية العسكرية في منطقة الدفاع الجوي التايوانية التي سجلت أرقاما قياسية في عدد الطائرات المشاركة في المناورات (DW, 2022) وأجرت الصين مناورات عسكرية تضمنت محاكاةً لحصار بحري وجوي لتايوان عقب زيارة الرئيسة السابقة لمجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان في أغسطس ٢٠٢٢؛ حيث أطلقت الصين العديد من الصواريخ البالستية في المياه الإقليمية المحيطة بتايوان (Wonacott, 2024)، كذلك أطلقت الصين التصريحات العدائية على نحوٍ متكرر لتعبِّر عن جديتها في شنِّ حرب على تايوان للحفاظ على سيادتها (Associated Press, 2023)، لذلك فإنَّ ردة فعل المجتمع الدولي للأزمة الروسية– الأوكرانية كان له أثر واضح في تحولات السياسة الصينية .

الشرق الأوسط:

أمَّا منطقة الشرق الأوسط فكان لها نصيب من هذا التحول، ولعل المؤشر الأبرز هي أحداث ٧ من أكتوبر ٢٠٢٣، ولا شك في أنَّ الغطاء السياسي غير المسبوق الذي توفره الولايات المتحدة الأمريكية والغرب للحليف الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط إسرائيل بدا واضحًا من خلال ممارساتها هي الأخرى لمخالفات لميثاق وقواعد القانون الدولي ومقاصده ودون انخراط أمريكي وغربي مباشر في هذه الحرب، إلَّا إنَّ الدعم السياسي والعسكري واللوجستي الأمريكي والغربي لإسرائيل معلوم.

إنَّ استمرار الصراع في منطقة الشرق الأوسط له تداعيات سلبية على دول منطقة الخليج العربية وذلك على المستويين الداخلي والخارجي، ويضع هذه الدول في موقف مستعص، إذ إن هناك غضبًا عامًّا على المستوى الشعبي في

المنطقة، وهذا الرأي العام يضع دول منطقة الخليج العربي في موقف محرج من الصعب الدخول في أي مفاوضات سلام جديدة مع إسرائيل، لذا ستحاول هذه الدول المحافظة على التوازن الصعب (الشريف، ٢٠٢٣) والحفاظ على بدايات الروابط مع إسرائيل ومحاولة إرضاء الرأي العام في الوقت ذاته، وإنَّ احتمالية توسع الصراع خارج حدود غزة يعني ازدياد احتمال خطر توجيه ضربات لإيران ووكلائها، وهو ما من شأنه زعزعة استقرار المنطقة، وبالتالي تعرض تلك الرؤى الاقتصادية التي وضعتها دول الخليج العربية والتي تبحث عن بيئة مستقرة اقتصاديًّا وسياسيًّا صعوبة في الوصول لهذا الهدف، إنَّ التحدي سيكون في منع اتساع رقعة الحرب لتشمل المنطقة كلها وهو ما يضغط بصورة مستمرة على شبكة التحالفات التي تجمع دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وتضع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب هي الأخرى في معضلة تحقيق التوازن بين الحفاظ على الشراكات مع دول المنطقة وإسرائيل من جهة أخرى.

ثانيًا: دول الخليج العربية وتعميق الشراكات الإستراتيجية- الصين نموذجًا:

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية إستراتيجية، نظرًا للموقع الجغرافي الذي يربط بين قارة آسيا وأفريقيا وأوربا، وتطل ذات المنطقة على مضيق هرمز الذي يُعدُّ من أهم الممرات المائية في العالم ، حيث يعبره ما بين ٢٠ و٣٠ ناقلة نفط يوميًّا وهو ما يشكل ٤٠% من تجارة النفط العالمية، (الجزيرة، مضيق هرمز، ٢٠١٤)، وبالنتيجة فإنَّ إمدادات الطاقة العالمية تتأثر إذا تأثرت هذه المنطقة وسيكون لذلك ارتداداته المباشرة على أمن الطاقة العالمي، وجدير بالذكر أنَّ منطقة الخليج العربي ودولها تمتلك أكثر من ٣٠% من احتياطيات النفط العالمية وما يقارب ١٧% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي Agency) 2021)، لذلك تضل المنطقة محلا للصراع والتنافس العالمي، لأنَّها تتمتع بأهمية بالغة على الصعيدين الإستراتيجي أو الجيوسياسي.

ووفقًا لنظرية الاعتماد المتبادل المعقد، يتضح أن هناك تأثيرًا متبادلًا بين

دول منطقة الخليج العربي من جهة وبين الدول العظمى من جهة أخرى، وبالتوازي مع ذلك نجد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد التعاون الأمني مع دول المنطقة لضمان استمرار إمدادات الطاقة العالمية، في حين أنَّ الصين تعتمد مقاربة التعاون الاقتصادي بشكل أساسي لتأطير هذه العلاقة مع دول المنطقة، ويتجلى ذلك في سعي الصين لتعزيز مبادرة الحزام والطريق من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية بالمنطقة (Atlantic Council, 2024)، أمَّا الاتحاد الأوربي فهو الآخر يعتمد على استيراد الطاقة من الخليج، ويحاول خلق روابط اقتصادية وثيقة لتعزيز التعاون في شتى المجالات وعلى رأسها التجارة والاستثمار (الاتحاد الأوربي – الخدمات الدبلوماسية، ٢٠٢٢). إنَّ شبكة المصالح الاقتصادية المعقدة وفقًا للمنظور الذي تطرحه النظرية تعزز التفاعل الذي يُفضي في نهاية المطاف إلى حالة السلم والتعاون بين الدول، إذ تؤكد النظرية أنَّ مقاربتها قادرة على تفسير العلاقات الدولية الحديثة التي تتميز بهذا التشابك المعقد والتعاون المتعدد الأبعاد.

تمثل منطقة الخليج العربي أهمية إستراتيجية للصين على الأصعدة كافةً، فمع تنامي الاقتصاد الصيني تزداد الحاجة إلى تأمين الطاقة وإمداداتها، والبحث عن شراكات إستراتيجية وأسواق تجارية، لا شك في أنَّ منطقة الخليج وما تمثله من أهمية كبرى في سوق الطاقة العالمية سواء من حيث احتياطات النفط والغاز الطبيعي، أو من ناحية فائض الإنتاج التي تتمتع بها منطقة الخليج، يجعلها نقطة جذب وسعي الدول العظمى سيما الصين لتحقيق أمن طاقة مستدام وبناء الشراكات مع دول منطقة الخليج، هذا وجدير بالذكر أنَّ احتياطيات الصين المؤكدة بلغت 3.5 مليار طن متري في العام ٢٠٢٠ (Statista, 2024)، بينما بلغ استهلاكها في العام ذاته ٧٦٩,١٨٧ مليون طن وإنتاجها بلغ 198.9 مليون طن واحتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من استهلاك النفط ومشتقاته على مستوى العالم في٢٠٢١ (BP, 2022)، واستوردت ما يقارب ٥٠٧,٧ مليون طن (U.S. Energy Information

(Administration, 2023، إذن فالصـــين تعتمد على أكثر من ٦٦% في تلبية احتياجاتها النفطية من الخارج، وحصـــة دول الخليج العربية بلغت ٣٣% من تلك الواردات (QIAN & FULTON, 2017)، مما يجعلها رقمًا مهمًّا في معادلة أمن الطاقة الصيني.

نمت العلاقات الصينية الخليجية الاقتصادية في السنوات الماضية نموًّا كبيرًا حتى وصلت الصين لأن تكون أكبر شريك تجاري لدول المنطقة حيث بلغ حجم التبادل التجاري ٢٢٩ مليار دولار أمريكي (المركز الإحصـــائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٢٢) كما هو مبين بالشكل (٥).

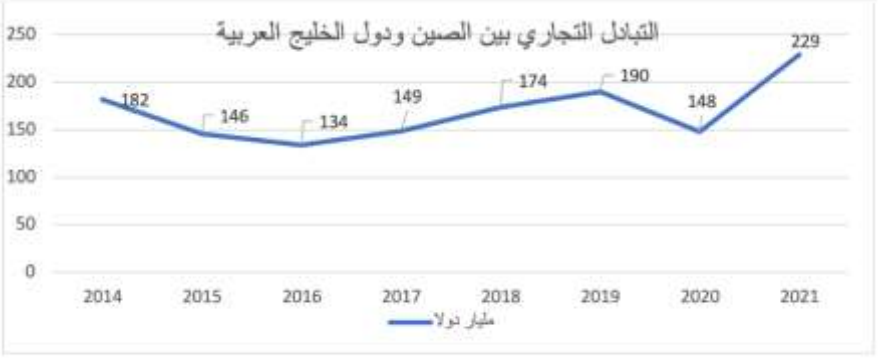

المصدر:إعداد الباحثين من بيانات المفوضية الأوربية: التبادل التجاري مع دول الخليج العربية
شكل (5)

ويتضـح من الجدول السـابق أنَّ نسـبة النمو مسـتمرة ابتداء من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١؛ حيث بلغت ٢٥,٢٨%، وهي دليل على الحضـــور الاقتصـــادي الكبير للصـــين في المنطقة، كما تحتل الصـــين المرتبة الأولى مقارنة بالولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الخامسـة، بينما الاتحاد الأوربي احتل المرتبة الثالثة، فيما كانت الهند في المرتبة الثانية، وجاءت بريطانيا في المرتبة الرابعة، ونخلص إلى القول بإنَّ منظور الصين للمنطقة في واقعه مُنصبٌّ على ركيزتين هما: أمن طاقة مستدام، وسوق مرحبة.

وفيما يتعلَّق بالاتحاد الأوربي وتطلعاته فإنَّ ثمة تشابهًا بين الاتحاد والصين في تلك الركيزتين، فهو من منظور إستراتيجي يرى أنَّ منطقة الخليج تُعدُّ مصدرًا للطاقة الرخيصة وبالتالي أمن طاقة مستدام، ويراها سوقًا مدنية وعسكرية يمكن من خلالها إعادة تدوير البترودولار، كما يتطلع الاتحاد الأوربي إلى تعزيز مكانته في الصراع على النفوذ الجيوسياسي الدولي في منطقة الخليج عبر اتفاقات أمنية ودفاعية متقدمة متى أمكن ذلك (مرهون، ٢٠١٠)، إذن فالمكونات الأساسية لتلك العلاقة هي الطاقة والتبادل التجاري والاتفاقيات الأمنية والعسكرية.

فرضت الأزمة الروسية– الأوكرانية تغييرات هيكلية زادت من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في سوق الطاقة وعلى وجه الخصوص لدى الاتحاد الأوربي، حيث بلغ التبادل التجاري بين الاتحاد الأوربي ودول الخليج العربية ٢٠٤,٣ مليار دولار وفق البيانات التي أُعلِن عنها في القمة الخليجية– الأوربية الأولى "نحو تطوير شراكة أوثق"، إذْ بلغت صادرات دول الخليج للاتحاد الأوربي ما يقارب ١٠٦,٣ مليار دولار، وتعود الزيادة في الصادرات إلى نقص الإمدادات في الطاقة جراء الأزمة الروسية– الأوكرانية، وتشير البيانات الأوربية إلى أنَّ واردات الوقود من دول الخليج العربية بلغت ٧٥% من إجمالي واردات الوقود (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٢٤) ، يوضِّح الشكل (٦) طبيعة الشراكة واتجاهاتها.

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات المفوضية الأوربية: التبادل التجاري مع دول الخليج العربية
شكل (6)

ووفقًا لبيانات المفوضية الأوربية (European Commission, 2024) نستطيع حساب معدل النمو في التبادل التجاري ابتداء من العام ٢٠١٤ حتى نهاية ٢٠٢١ حيث بلغت - ٨,٥٣ وهو نمو سلبي، وربما يعطي دلالة على الصعوبات وحجم التحديات التي تواجه هذه الشراكة على المستوى الاقتصادي، ولعلها وجه آخر للعلاقات السياسية وتحدياتها، إذ تبرز مجموعة من المواضيع التي قد تُعيق وتعقِّد من هذه العلاقة، فعلى سبيل المثال التباين في المواقف فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، حرب اليمن، الأزمة السورية وغيرها من المواضيع المتعلقة بالطاقة والبيئة والمناخ.

أما عن المعادلة الأمنية للمنطقة، والمقصود بها أمن الخليج بالدرجة الأولى وأمن الدول التي تقع على الخليج العربي، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية ويكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج (العنزي، ١٩٩٦)، وكما وضحت الدراسة في موضع سابق فإنَّ منطقة الخليج وما تمثله من أهمية إستراتيجية على كافة الأصعدة يعطيها ثقلًا اقتصاديًّا وسياسيًّا ويجعلها منطقة التنافس والصراع الدولي.

ومنذ اندلاع الأزمة الروسية– الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ ، شهد العالم بأجمعه حالة من الترقب لما سينجم عنه هذا المخاض، إنَّ الأزمة الروسية– الأوكرانية كانت اختبارًا حقيقيًّا للمنظمات الأممية من جهة، ومن جهة أخرى اختبارًا لردة فعل الحلفاء والوفاء باستحقاقات تلك العلاقات، ومنطقة الخليج العربي جزء من العالم وتحولاته وهي أيضًا تراقب وتقيِّم تلك الحالة، فمنذ اندلاع الأزمة، كان تقييم أوكرانيا لاستجابة الاتحاد الأوربي مزيجًا من الامتنان للدعم الذي لم يرقَ إلى سقف التوقعات الأوكرانية التي كانت تطالب بزيادة الدعم العسكري وتسريع وتيرة تسليم الأسلحة إلى المطالبات بالإعفاء من أعباء الديون الخارجية ووصولًا إلى تحديد جدول زمني واضح لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي (العربية. نت، ٢٠٢٣)، وهو بالتأكيد أثَّر سلبيًّا على النظرة التقييمية لخارطة الحلفاء وترتيب أهميتهم النسبية في تحقيق معادلة الأمن بالخليج

العربي، إذْ إنَّ الاستجابة المتواضعة للاتحاد الأوربي إزاء الأزمة الروسية– الأوكرانية يزيد من جاذبية الشريك الصيني وخارطة الشركاء الإستراتيجيين في منطقة الخليج العربي.

إنَّ تراجع نفوذ الولايات المتحدة يخلق فراغًا يقود إلى اختلال توازن القوى الدولي، ولذلك انعكاسات على منطقة الخليج العربي، تحديدًا مع التحديات التي تواجهها المنطقة على المستوبين الداخلي والخارجي، ومنها الملف النووي الإيراني، والإرهاب، وتصاعد التوترات المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، وصعوبة تحقيق المعادلة الأمنية لدول الخليج في ظل تراجع الدور الأمريكي. وعليه تبحث دول المنطقة عن شراكات إستراتيجية لتحقيق المعادلة الأمنية، ووفقًا لنظرية الاعتماد المتبادل المعقد، فإنَّ تحقيق هذه المعادلة يكون من خلال نسج شبكة معقدة من العلاقات السياسية والاقتصادية لتحيقق المصالح المشتركة بين الدول دون استخدام مباشر للقوة العسكرية، وهنا نقطة الانطلاقة لفهم أدق للعلاقات الصينية الخليجية والعلاقات الأوربية الخليجية.

رغم أنَّ علاقات الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي قديمة وتستند إلى اتفاقية تعاون وُقعت في ١٩٨٩ وشكلت إطارًا يحدد حوارًا منتظمًا حول التعاون في مجالات الاقتصاد وقضايا التغيير المناخي والطاقة والبيئة والبحث العلمي (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٢٤)، فقد سجلت السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة في العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي. عبَّر عن ذلك مجموعة من المؤتمرات والاجتماعات التنسيقية كان آخرها مؤتمر القمة الذي عُقد في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤ تحت عنوان "الشراكة الإستراتيجية من أجل السلام والازدهار" الذي تناول وناقش العديد من الملفات مثل التطورات الجيوسياسية والأمن الإقليمي والتجارة وبيئة الاعمال والبحث العلمي والتنسيق في مجال العمل الإنساني، حيث أكد البيان على تعزيز العمل في مناطق الالتقاء بين الكتلتين والمصالح المتبادلة وتعزيزها (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٤) كما سيُعقد الاجتماع القادم عام ٢٠٢٥ في دولة الكويت. إن هذا

التعاون يصطدم بتحديات سياسية واقعية ومتصلة بالتباين حول مجموعة من الملفات على رأسها الملف النووي الإيراني والموقف إزاء قضايا الأمن الإقليمي من سوريا واليمن، وكذلك فيما يتعلق بالاعتماد على النفط والغاز الطبيعي وأثره المتصل بالسياسات البيئية والخاصة بالتحول إلى الطاقة المتجددة والنظيفة (المفوضية الأوربية، ٢٠٢٢). إنَّ مواجهة تلك الملفات السياسية والعمل على حلحلتها ستعزز فرص حضور الشريك الأوربي في منطقة الخليج العربي، ولكنها غير كافية مقارنة بالشراكة الإستراتيجية مع الصين وما تطرحه من مقاربات وتعاون مع دول المنطقة.

سياسة الصين الخارجية واعتمادها الفلسفة البراغماتية وتقديمها للمقاربة الاقتصادية يجعلها أكثر جاذبية في الانخراط بشراكة إستراتيجية فاعلة مع مجلس التعاون الخليجي، فالنهج البراغماتي الذي تتبعه الصين مع مختلف الدول ليس استثناءً، أسهم في تطور العلاقات حتى أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج العربية، وهذا عائد للنمو الاقتصادي الصيني والطلب المتزايد على الطاقة، وكذلك مرتبط بالسوق الخليجية للمنتجات والخدمات التي تستطيع الصين تقديمها وفقًا لأعلى معايير التنافسية العالمية، وبذلك تجاوزت نسبة نمو التبادل التجاري ٢٥%، ولكنَّ السؤال الذي يطرح هنا هل تستطيع الصين أن تكون بمقاربتها الاقتصادية فقط رقمًا مهمًّا في معادلة الخليج الأمنية وخصوصًا بعد الاستجابة الضعيفة والمرتبكة للاتحاد الأوربي وتعامله مع الأزمة الروسية- الأوكرانيَّة؟ لا شك بأنَّ هذا ممكن من خلال تعميق العلاقات الاقتصادية وزيادة حجمها والتي بالضرورة ستكون ذات ارتدادات على المستوى السياسي والأمني، فالصين مرشح للعب دور أكبر في المنطقة لتحقيق التوازن المنشود، ولكن ذلك مرهون بمدى التقدم في الملفات والتحديات التي تواجه الشريك الأوربي من جهة، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

ثالثا: دول الخليج العربية والبحث عن التوازن :

ما بعد الأزمة الروسية- الأوكرانية، اتجهت روسيا إلى تعميق تحالفاتها في منطقة الشرق الأوسط، ولعل إيران تقع ضمن الحلفاء الإستراتيجيين لروسيا في المنطقة ولذلك ارتدادات يصل مداها إلى سوريا ولبنان واليمن. إنَّ هذا التحالف مصدر قلق للغرب ومثير للتوترات على الأمن والاستقرار في الإقليم، إنَّ روسيا بعد الأزمة الروسية- الأوكرانية تقربت من إيران للاستفادة من العلاقة وتوظيفها للالتفاف على العقوبات الغربية السياسية والاقتصادية، فشهدت العلاقات الروسية- الإيرانية تطورًا مستمرًا في السنوات الأخيرة، مما زاد من تعقيد العلاقات السياسية والاقتصادية وتشابكها.

حيث كانت إيران داعمة لروسيا سياسيًّا وعسكريًّا، وزودت الأخيرة روسيا بصواريخ باليستية، مع القلق من تداعيات أوسع لهذا التحالف في أن يؤدي إلى تقويض الجهود الدولية والغربية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران بهدف تقييد نشاطها النووي (العربية BBE NEWS، ٢٠٢٢) والذي من الممكن أن تزداد الأمور فيه تعقيدًا خصوصًا، إذا ما زودت روسيا إيران بأسلحة نوعية متفوقة، ولذلك ارتدادات على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وما يتعارض مع رغبة دول الخليج العربية بضرورة أن تلتزم إيران بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في يوليو ٢٠١٥ مع مجموعة الدول (٥+١) .

إنَّ لهذا التحالف الإستراتيجي الروسي الإيراني تأثيرًا جوهريًّا على ملفات أخرى لا تقل أهمية عن الملف النووي الإيراني، تمثلت في التنسيق المكثف في القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط بوجهٍ عام وسوريا واليمن على وجه التحديد، وتم التصريح على هامش منتدى << علاقة العصر والحضارات... أساس السلام التنمية >> بأنَّ العلاقات الثنائية ستُمنح دفعة قوية وذلك بالتوقيع على اتفاق الشراكة الإستراتيجية بين موسكو وطهران (الشرق الاوسط، ٢٠٢٤)، ونزعم أنَّ الأزمة الروسية- الأوكرانية هي من عمقت هذه الشراكات، حيث تحاول روسيا أن تعزز علاقاتها الإقليمية في الشرق الأوسط كجزء من

إستراتيجيتها الأوسع لتقوية موقفها الجيوسياسي.

ففي سوريا على سبيل المثال، يعود التدخل الروسي العسكري المباشر في الصراع منذ العام ٢٠١٥، حيث كان دعمها لنظام الأسد سببًا في إطالة أمد الصراع ومساعدة مباشرة في استعادته لمناطق كانت تحت سيطرة المعارضة والمدعومة من الغرب، حيث تتواجد روسيا في أكثر من ١٠٥ مواقع، تقع تحت السيطرة الروسية تتوزع بين ٢٠ قاعدة عسكرية و٨٥ نقطة عسكرية (الجزيرة، ٢٠٢٤)، لكنَّ هذا الحضور في منطقة ملتهبة ما هو إلَّا جزء من إستراتيجية روسيا في تأكيد حضورها ومناطق نفوذها، وأنَّها ورقة مهمة في أي معادلة أمنية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

دفع الحضور الروسي في سوريا إلى تقويض الجهود والمساعي الغربية لحلحلة الصراع، مما زاد الضغط على أوربا لتكثيف الجهود على كافة المستويات في محاولة لتكون جزءًا مهمًّا ومنافسًا لروسيا في تحقيق معادلة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وبالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي. ولسوريا أهمية إستراتيجية لروسيا كما للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، حيث تُعدُّ منطقة مهمة جيو سياسيًّا وجيو اقتصاديًّا لكل أطراف الصراع الدولي، فبالنسبة لروسيا هي البوابة الساحلية للقارة الآسيوية من الجهة الشرقية للبحر المتوسط ومنطقة مهمة للإمدادات الساحلية للدول الواقعة بمنطقة أوراسيا القارية، في حين تمثل سوريا للولايات المتحدة الأمريكية منطقة تستطيع من خلالها فرض حصار عبر البحر على أراضي المدن الساحلية لمحور روسيا بغرض الاستنزاف البطيء والمستمر (عباس، ٢٠٢٣). والوضع في سوريا يؤكد حالة الصراع والتنافس على مناطق النفوذ بين روسيا من جهة والغرب من جهة أخرى. ويُعد الملف السوري من الملفات المهمة التي تتطلب تطوير الشراكة مع دول الخليج العربية لمواجهة التهديدات وخصوصًا بعد تعاظم مناطق النفوذ والتهديد الإيراني المدعوم من روسيا التي لم تعد في سوريا فقط. وكذلك يؤثر الملف السوري بطريقة غير مباشرة على العلاقات الأوروبية– الخليجية والتي

أصبحت جامدة مؤخرًا مع عدم تحقيق أوربا لأي تقدم في هذا الملف.

إنَّ الحضور الروسي في دعم الحوثيين في اليمن ليس واضحًا، أو بعبارة أخرى ليس مباشرًا، حيث سعى الروس إلى الحفاظ على علاقة متوازنة بين أطراف الصراع في اليمن ما بين الشرعية المعترَف بها دوليًّا والحوثيين المدعومين من إيران، وهو أمر يعطيه ميزة نسبية للعب دور أكثر تعقيدًا في تحقيق التسويات على الصعيد الأمني والسياسي، إلَّا أنَّ الأمر بدأ يسير باتجاه آخر في الآونة الأخيرة، حيث ثمة دلائل تشير إلى انخراطٍ روسي مباشر بدعم الحوثيين في اليمن، حيث زودت روسيا الحوثيين ببيانات من الأقمار الصناعية للمساعدة في استهداف سفن بصواريخ باليستية ومسيرات، وفق ما نقلته عن مسؤولين أوروبيين في مجال الدفاع (الجزيرة، وول ستريت جورنال: روسيا ساعدت الحوثيين على مهاجمة سفن تجارية، ٢٠٢٤) ولعل هذا التحول منسجم مع مقاصد الإستراتيجية الروسية في المنطقة.

ويمكن القول إنَّ الاستراتيجية الروسية تهدف إلى تقليص النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط ومنافسته على كافة الأصعدة، وذلك يقتضي تعزيز الشراكات الإقليمية في المنطقة وخاصة مع الدول المناهضة للغرب وتأتي إيران في مقدمتها، وتؤكد موسكو أنَّ سبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة هو الغرب وسياساته وتطرح نفسها كبديل في تحقيق المعادلة الأمنية في الشرق الأوسط، مستغلة بذلك الصراعات بالمنطقة لتعزيز مبيعات السلاح والنفوذ السياسي، ولَعِب دور الوسيط القوي المقبول لأطراف النزاعات والمنافس للولايات المتحدة والغرب (Wasser et al., 2017).

إنَّ الدعم الروسي الأخير للحوثيين في أعقاب تطورات الصراع في الشرق الأوسط ٢٠٢٣ يمكن فهمه في سياقه الأوسع، إذْ يمكن القول إنَّ الإستراتيجية الروسية التي تسعى لتأكيد الوجود والحضور المهم في ملفات الشرق الأوسط ولا سيما في الأحداث الأخيرة، يمكن تفسيره بأنَّ روسيا تحاول تعقيد الوضع في البحر الأحمر للضغط على واشنطن والغرب في الملف الأوكراني وتقديم

تنازلات من شأنها حلحلة الأزمة الروسية- الأوكرانية، وفي هذا الإطار نجد أنَّ العلاقات الأوربية- الخليجية تحت ضغط شديد يتطلب المزيد من التعاون لمواجهة التهديدات الأمنية الناشئة عن هذه التطورات المتشابكة، ويمكن الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به السفير السعودي في موسكو مؤخرًا عن استعداد المملكة العربية السعودية للوساطة بن روسيا وأوكرانيا لإنهاء الحرب (روسيا اليوم، السعودية تتوسط بين روسيا وأوكرانيا، ٢٠٢٤)، وفي الوقت ذاته تستضيف المملكة العربية السعودية أول اجتماع رفيع المستوى لـ "التحالف العالمي لحل الدولتين" بالرياض والذي حظي بتأكيد هذه الرغبة من مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي جوزيب بوريل في عقد الاجتماع والدفع باتجاه الدولتين (روسيا اليوم، السعودية تستضيف أول اجتماع رفيع المستوى لـ "التحالف العالمي لحل الدولتين" بالرياض، ٢٠٢٤).

إنَّ قيام المملكة العربية السعودية بإبداء رغبتها في الوساطة لإنهاء الحرب في أوكرانيا في الوقت الذي تسعى فيه لحشد الدعم الدولي لحل الدولتين، وتأكيد الاتحاد الأوربي في السياق نفسه هذا المقترح ودعمه، ليؤكد ما ذهبنا إليه في الدراسة من تشابك المصالح السياسية والاقتصادية وتأثير الأزمة الروسية- الأوكرانية في العلاقات الخليجية- الأوربية، فمن خلال فهم ذلك التداخل الذي يشير إلى الحرب في أوكرانيا وآثارها في السلوك الروسي سعيه إلى تعزيز شراكاته في المنطقة لخلق فرص للتوازن والتنافس مع الغرب في مناطق النفوذ، وأهمية تعزيز التعاون الخليجي- الأوربي على كافة المستويات، وضرورة تطوير العلاقة ومحاولة التعامل مع التحديات التي فرضتها الأزمة الروسية- الأوكرانية التي تواجه العلاقات الخليجية- الأوربية وسبل تجاوزها، ففي هذا الإطار تسعى روسيا للمنافسة على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مكاسب في صراعها مع الاتحاد الأوربي في النزاع الدائر في أوكرانيا.

التحليل: العلاقات الخليجية– الأوربية:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تغيرات جذرية في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، مما وضع دول مجلس التعاون الخليجي في موقع مميز لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوربي. على الصعيد السياسي، شهدنا تصاعدًا في التوترات بين الاتحاد الأوربي وروسيا، ما دفع الاتحاد إلى إعادة تقييم علاقاته مع القوى الكبرى في المنطقة. في هذا السياق، برزت دول الخليج كحليف محتمل موثوق للاتحاد الأوربي، لا سيما في مجال ضمان استقرار إمدادات الطاقة. على سبيل المثال، بعد أن فرض الاتحاد الأوربي عقوبات على روسيا في عام ٢٠٢٢، قامت دول الخليج مثل السعودية والإمارات بتكثيف إنتاج النفط وتوفير بدائل للطاقة لتلبية احتياجات الأسواق الأوروبية. هذا التعاون كان له تأثير سياسي مهم، إذ ساعد في تخفيف الأثر السلبي للعقوبات على اقتصادات الاتحاد الأوروبي، ما يعزز من مكانة دول الخليج كشريك إستراتيجي.

وعلى الصعيد الإستراتيجي وفيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، يعد الدور الروسي في هذه المنطقة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التوازنات السياسية والجيوسياسية. على سبيل المثال، في سوريا، لعبت روسيا دورًا حاسمًا في دعم نظام بشار الأسد خلال الحرب الأهلية السورية من خلال تدخلها العسكري المباشر وتقديم الدعم السياسي واللوجستي، وهو ما منحها نفوذًا كبيرًا في المنطقة. في الوقت ذاته، يُظهر الاتحاد الأوربي اهتمامًا كبيرًا بتحقيق الاستقرار في دول مثل سوريا ولبنان، حيث يسعى لدعم جهود إعادة الإعمار ورفع العقوبات وتعزيز الحلول السلمية. هذا التفاعل بين روسيا والاتحاد الأوربي يعكس التنافس على النفوذ في المنطقة، ما يجعل من الأهمية بمكان أن تعمل دول الخليج والاتحاد الأوربي معًا لتعزيز استقرار المنطقة. في هذا السياق، يمكن لرابط أقوى بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي أن يعزز من تأثيرهم المشترك على الأوضاع في سوريا ولبنان، من خلال العمل على حل النزاعات وتحقيق التوافق بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة. مع تزايد النفوذ الروسي في المنطقة، يمكن

أن تساعد شراكة قوية بين الاتحاد الأوربي ودول الخليج في مواجهة هذا النفوذ وضمان استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط.

إضافة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية، فإن الأزمة الروسية الأوكرانية قد أظهرت أهمية التفاعل الجيوسياسي بين دول الخليج والاتحاد الأوربي في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي. دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دورًا محوريًّا في مواجهة تحديات الأمن الإقليمي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد توترات مستمرة. في هذا السياق، بدأت دول الخليج تعزز من تعاونها مع الاتحاد الأوربي في مجال الأمن والدفاع، حيث أظهرت الإمارات والسعودية رغبة قوية في تطوير علاقات إستراتيجية مع الاتحاد الأوربي في مواجهة التهديدات المشتركة، مثل التدخلات الإيرانية في المنطقة. على سبيل المثال، عقدت دول الخليج والاتحاد الأوربي سلسلة من المناقشات بشأن تعزيز الأمن البحري في الخليج العربي لضمان حرية الملاحة والتجارة، ما يعكس الحاجة المشتركة للتعاون لضمان استقرار المنطقة. هذه الروابط الأمنية المتزايدة تعتبر جزءًا من شبكة معقدة من الاعتمادية المتبادلة بين الطرفين، والتي تندرج ضمن إطار "التشابك المعقد".

ما توصلت إليه الدراسة:

١- شكلت الأزمة الروسية- الأوكرانية حافزًا لتعميق تحالفات روسيا في الشرق الأوسط، خاصة مع إيران ولذلك تأثير مباشر في المعادلة الأمنية والسياسية في المنطقة، فمثل هذا التحالف يأتي استجابة للتحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها روسيا إثر العقوبات الغربية التي فُرضت عليها.

٢- لم تقتصر العلاقة الإيرانية الروسية على الشراكة الثنائية، بل شملت تنسيقًا أمنيًّا وسياسيًّا في النزاعات الإقليمية القائمة في سوريا واليمن ولبنان، مما يتعارض مع المساعي الغربية في هذه المناطق، ويعزز من وجود روسيا كلاعبٍ مؤثر في الساحة الإقليمية.

٣- دفعت التهديدات المتزايدة من التحالف الروسي الإيراني دول الخليج إلى البحث عن حالة التوازن بين القوى العظمى من خلال تعميق التعاون مع الاتحاد الأوربي كجزء من إستراتيجيتها لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة.

٤- تعمل روسيا على توسيع دائرة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط استجابة لتطورات الأزمة الروسية- الأوكرانية، ولمواجهة الضغط الغربي.

٥- الشراكة الخليجية- الأوربية تواجه تحديات مستقبلية مرتبطة بتباين المقاربات المختلفة لحلحلة ملفات المنطقة وعلى رأسها الملف النووي الإيراني وحرب اليمن وسوريا والسياسات البيئية والتحول للطاقة المتجددة.

٦- يأتي تعميق الشراكة الخليجية- الصينية في إطار البحث عن حالة التوازن في المعادلة الأمنية لدول الخليج العربية، مما قد يتطلب تجاوز الحضور الاقتصادي للصين إلى حضور أمني فاعل ومتزامن مع تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة.

٧- أضعفت الأزمة الروسية- الأوكرانية دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، مما أسهم بدوره في خلق بيئة شجعت دول عظمى مثل الصين بالتلويح بالقوة العسكرية كورقة ضغط في قضية تايوان.

الخاتمة:

تنص نظرية الاعتماد المتبادل المعقَّد على أنَّ ما يحرك الدول لعقد التحالفات يتجاوز الدافع والحاجة العسكرية. وفي الواقع فإن دافع الدول للبحث عن شراكات يمثل ترابطًا متعدد الأوجه مدفوعًا بالمصالح الإستراتيجية على مختلف الأصعدة، كما يتضح من تداعيات الأزمة الروسية- الأوكرانية على دول الخليج العربية وعلاقاتها مع الاتحاد الأوربي وسعيها لتوثيق علاقاتها مع دول أخرى وتحديدًا الصين.

وقد بيَّنت الدراسة من خلال استعراضها لتداعيات الأزمة الروسية- الأوكرانية على المحيط الدولي وعلى منطقة الشرق الأوسط مدى العمق الذي يمكن أن تصل إليه شبكة الاعتماد المتبادل والتعاون ضمن مثلث دول الخليج العربية والاتحاد الأوربي، والاتحاد الأوربي وروسيا، وروسيا ودول الخليج العربية، وتُشكل منطقة الخليج العربي جسرًا من الفرص اقتصاديًّا وعسكريًّا بالنسبة للاتحاد الأوربي، فضلًا عن كونها جسرًا للهيمنة على الساحة العالمية بالنسبة لروسيا.

ولا تزال مصلحة روسيا مع إيران تتكشف حتى اليوم، وسوف تظهر المزيد من التداعيات مع مرور الوقت، ومع ذلك، كما رأينا في سوريا واليمن ولبنان، فإن تشابك تفضيلات الدولة يجمع بين المصلحة العسكرية والفرص الاقتصادية والقوة الدبلوماسية لتحدي الوضع الراهن من أجل زيادة الاعتماد والانجذاب نحو الشرق من قبل دول المنطقة، مما يضع الاتحاد الأوربي في موقف صعب لتحديد أولويات أجندته وترسيخ التحالفات الإستراتيجية مع دول الخليج العربية لضمان استقرارها وازدهارها الاقتصادي.

إن ضرورة التنسيق الأمني والسياسي مع الشركاء الإقليميين والدوليين من خلال تعزيز الشراكات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية والأمنية المتوازنة مع الشرق والغرب، ممثلًا بالصين شرقًا وأوربا غربًا، لضمان خلق توازن فعال يدعم استقرار المنطقة في مواجهة التحالف الروسي الإيراني المتنامي، وذلك باستخدام المقاربات الاقتصادية والسياسية المناسبة لتحقيق المعادلة الأمنية لدول الخليج العربية. مع ضرورة تطوير الشراكة الإستراتيجية مع موسكو وتعميقها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، من خلال تطوير شبكة المصالح الاقتصادية الحالية والبناء عليها والبحث عن مناطق التقاء المصالح المشتركة، ليكون ذلك جزءًا أساسيًّا من إستراتيجية دول الخليج العربية الأوسع وهي تحقيق التنمية والازدهار من خلال بيئة آمنة ومستقرة سياسيًّا إقليميًّا ودوليًّا.

ويبرز تساؤل مستقبلي يدور حول ضرورة إجراء المزيد من البحث في

العلاقات الخليجية– الروسـية وماهيتها وتقاطعاتها المصـلحية ومناطق الالتقاء وإمكانيات تعزيزها والعمل على فرص تطويرها، وما أثر ذلك على التحالف الإستراتيجي المتنامي القائم بين موسكو وطهران.

المراجع:

الاتحاد الاوربي – الخدمات الدبلوماسية. (١٨ مايو, ٢٠٢٢). *مجلس التعاون الخليجي : الاتحاد الاوربي يكشف عن شراكة استراتيجية مع الخليج*. تم الاسترداد من الاتحاد الاوربي: https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D

الأمم المتحدة. (يونيو, ١٩٤٥). تم الاسترداد من الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

الجزيرة. (٩ نوفمبر, ٢٠١٤). *مضيق هرمز*. تم الاسترداد من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/11/9/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%82-%D9%87%D8%B1%D9%85%D8%B2

الجزيرة. (٢٥ يونيو, ٢٠٢٤). *الوجود العسكري الروسي بسوريا: أسبابه وأهدافه*. تم الاسترداد من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/25/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87

الجزيرة. (٢٥ اكتوبر, ٢٠٢٤). *وول ستريت جورنال: روسيا ساعدت الحوثيين على مهاجمة سفن تجارية*. تم الاسترداد من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/2024/10/25/%D9%88%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AA-%D8%AC%D9%88%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A

%D9%8A%D9%86

. تم الاسترداد من *E11/1*الجمعية العامة. (١ مارس, ٢٠٢٢). *قرار* https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/n22/272/25/pdf/n2227225.pdf

. تم الاسترداد من *ES11/5*الجمعية العامة. (١٥ نوفمبر, ٢٠٢٢). *قرار* https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/693/56/pdf/n2269356.pdf

الجنابي، ر. (٢٠١٤). دراسة في طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط]. https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a3a1843c15_1.pdf

الشرق الاوسط. (١١ اكتوبر, ٢٠٢٤). *تقارب روسي إيراني في «السياسة الدولية»*. تم الاسترداد من الشرق الاوسط: https://aawsat.com/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/5070074-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%8

. (٢٢ اكتوبر, ٢٠٢٢). *روسيا وأوكرانيا: ما هي المخاطر الجديدة* BBE NEWSالعربية *الناجمة عن تعزيز العلاقات بين روسيا وإيران؟* تم الاسترداد من BBC: https://www.bbc.com/arabic/world-63346894

العربية.نت. (٣ فبراير, ٢٠٢٣). *زيلينسكي: نستحق بدء مفاوضات الانضمام لأوروبا هذا العام*. تم الاسترداد من العربية.نت: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/02/03/%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%83%D9%8A-%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82-%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%84%D8%A3%D9%88

اللجنة الدولية للصليب الاحمر. (١٩٤٩). تم الاسترداد من اتفاقيات جنيف: https://www.icrc.org/ar/law-and-policy/geneva-conventions-and-their-commentaries

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (مارس, ٢٠٢٢). تم الاسترداد من ماهو القانون الدولي الانساني؟: https://www.icrc.org/sites/default/files/document/file_list/1_advisory_service_what_is_ihl-ar-web_0.pdf

المركز الاحصائي لدول مجلس النعاون الخليجي. (٢٠٢٢). *العلاقات الاقتصادية مجلس التعاون الخليجي والصين*. تم الاسترداد من https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/China.pdf

المفوضية الاوربية. (١٨ فيراير, ٢٠٢٢). *أسئلة وأجوبة بشأن البيان المشترك حول شراكة استراتيجية مع الخليج*. تم الاسترداد من المفوضية الاوربية:خدمة العمل الخارجي الاوربي: https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-

رضوى الشريف. (١ نوفمبر, ٢٠٢٣). *أين تقف دول الخليج من الحرب على غزة؟* تم الاسترداد من مركز شاف: https://shafcenter.org/%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%81-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9%D8%9F/

روسيا اليوم. (٢٩ أكتوبر , ٢٠٢٤). *السعودية تتوسط بين روسيا وأوكرانيا*. تم الاسترداد من روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/middle_east/1614317-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/

روسيا اليوم. (٢٨ اكتوبر, ٢٠٢٤). *السعودية تستضيف أول اجتماع رفيع المستوى لـ"التحالف العالمي لحل الدولتين" بالرياض*. تم الاسترداد من روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/middle_east/1614134-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%

D9%8A%D8%A9-
%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%81-
%D8%A3%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-
%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%
D9%89-%D9

سيم، ل. (٢٠٢٢، فبراير ٢٨). ماذا تعني أزمة أوكرانيا لاقتصادات الخليج. معهد دول الخليج العربية في واشنطن. https://agsiw.org/ar/what-the-ukraine-crisis-means-for-/gulf-economies-arabic

عبدالجليل مرهون. (٢٠١٠). *الدور الأوروبي في الخليج من منظور إستراتيجي*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172114321148 4996.html

عودة، ج. (٢٠١٩، ٢ أغسطس). شرح نموذج الاعتماد المتبادل المعقد. صدى البلد. تم الاسترجاع في ١٨ فبراير ٢٠٢٥، من https://www.elbalad.news/3928204

عبدالله العنزي. (١٩٩٦). أمن الخليج العربيززدراسة الاسباب والمعطيات. مركز *دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *٨٣*(٢١)، ٢١٥–٢٧٤. تم الاسترداد من https://journals.ku.edu.kw/jgaps/index.php/jgaps/article/view/1 305/973

كوخ، ك. (٢٠١٥، ديسمبر). علاقات مجلس التعاون – الاتحاد الأوروبي ٢٠١٦: التقارب مؤجل. *آراء حول الخليج*، ١٠٢، ٨٧–٨٩. مركز الخليج للأبحاث. https://search.mandumah.com/Record/702922

كوخ، ك. (٢٠١٧، يناير ٣). العلاقات بين دول الخليج وأوروبا من وجهة نظر أوروبية: علاقات ودية في الظاهر ..ومتقطعة ومترنحة في الواقع. مجلة آراء حول الخليج. https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&i d=3974:2017-01-03-11-15-57&catid=2397&Itemid=172

كوخ، ك. (٢٠٢٢، ديسمبر). العلاقات الخليجية–الأوروبية: هل تشهد صفحة جديدة؟ وثيقة الشراكة الأوروبية–الخليجية تربط أمن الخليج بتعاون واسع النطاق. *آراء حول الخليج*، ١٨٠، ١٢٣–١٢٨. مركز الخليج للأبحاث.
https://search.mandumah.com/Record/1342365

كوخ، ك.، وباور، م. (٢٠١٠). *تعزيز أواصر التعاون بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي على صعيد التعليم العالي* تم الاسترداد من مجلة آراء حول الخليج
https://www.araa.sa/index.php?view=article&id=815:2014-06-26-10-38-21&Itemid=172&option=com_content

مجلس الأمن. (٢٠٢٢). S/2022/155: تم الاسترداد من مشروع قرار
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2022_155.pdf

مجلس الأمن. (٣٠ سبتمبر, ٢٠٢٢). S/2022/720 : تم الاسترداد من مشروع قرار
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/608/92/pdf/n2260892.pdf

مجلس الأمن. (٢٧ فبراير, ٢٠٢٢). *قرار ٢٦٢٣* . تم الاسترداد من
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n22/271/30/pdf/n2227130.pdf

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (١٦ أكتوبر, ٢٠٢٤). *البيان المشترك للقمة الاولى بين الاتحاد الاوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية*. تم الاسترداد من مجلس التعاون لدول الخليج العربية: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news-24-10-16-10.aspx

ميسون عباس. (٢٠٢٣). الصراع الدولي في سوريا واوكرانيا. *مجلة العميد*، ١٢ (٤٥)، ١٩٩–٢٣٨. تم الاسترداد من
https://alameed.alameedcenter.iq/amd/index.php/ameed/article/view/122/70

وكالة الانباء الكويتية. (٢٠٢٤). *القمة الخليجية الاوربية الأولى..نحو تطوير شراكة أوثق*. تم الاسترداد من وكالة الانباء الكويتية:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3186881&language=ar

Agency, I. E. (2021). *World Energy Outlook 2021.* Retrieved from https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021

Aljazeera (2022). EU to hit Russia with 'harshest' sanctions over Ukraine attack: European Commission chief Ursula von der Leyen says sanctions will target strategic sectors of the Russian economy. Aljazeera.com. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2022/2/24/eu-to-hit-russia-with-new-sanctions-over-ukraine-attack

Associated Press. (2023, April 13). *China Says Military Drills Are a 'Serious Warning'; Taiwan Denounces 'Overreaction*. Retrieved from The Diplomat: https://thediplomat.com/2023/04/china-says-military-drills-are-a-serious-warning-taiwan-denounces-overreaction/

Atlantic Council. (2024). *China's Changinig Role in the Middle East.* Retrieved from https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/china-s-changing-role-in-the-middle-east-2/

Behnassi, Mohamed, and El Haiba, Mahjoub (2022). Implications of the Russia-Ukraine war for global foor security. *Nature Human Behaviour*, Vol. 6, 754-755.

Belin, Matej, and Hanousek, Jan, (2021). Which sanctions matter? Analysis of the EU/russian sanctions of 2014, *Journal of Comparative Economics*, 49, 244-257.

BP. (2022). *BP Statistical Review of World Energy 2022.* Retrieved from https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2022-full-report.pdf

Dickinson, Peter (2021). The 2008 Russo-Georgian War: Putin's green light. Atlantic Council. Retrieved from: https://www.atlanticcouncil.org/blogs/ukrainealert/the-2008-

russo-georgian-war-putins-green-light/

DW. (2022, June 15). *How high is the risk of war between China and Taiwan?* Retrieved from DW: https://www.dw.com/en/taiwan-has-the-risk-of-war-increased-following-new-china-warnings/a-62138295

European Commission. (2024). *EU Trade in Goods with GCC 6.* Retrieved from European Commission;: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/region/details_gcc-6_en.pdf

Fleck, Anna (2022). Countries That Depend on Russia for Trade. Statista. Retrieved from: https://www.statista.com/chart/27367/countries-most-dependent-on-russia-for-trade/

Gould-Davis, Nigel (2018). Economic effects and political impacts: Assessing Western sanctions on Russia. BOFIT Policy Brief, No. 8/2018, *Bank of Finland, Institute for Economies in Transition, Helsinki*.

Guenette, Justin-Damien, Kenworthy, Philip, Wheeler, Collette (2022). Implications of the War in Ukraine for the Global Economy. *World bank Group. Equitable Growth, Finance, and Institutions Policy note 3*.

Hasan, D. R. (2023). China and the Middle East interdependence in renewable energy amidst China-US rivalry. Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations: An International Journal, 9(2-3), 439-469. https://doi.org/10.24193/ccps.2023.9.2-3

Keohane, Robert O., and Nye Jr, Joseph S., (1973). Power and Interdependence, *Survival: Global Politics and Strategy*, 15:4, 158-165.

Keohane, Robert O., and Nye Jr, Joseph S., (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown and Co.

Khudaykulova, Madina, Yuanqiong, He, Khudaykulov, Akmal (2022). Economic Consequences and Implications of the Ukraine-Russia War. *International Journal of Management Science and Business Administration*, Vol.8, No.4, 44-52.

Korhonen, Iikka, (2019). Economic Sanctions on Eussia and Their Effects, *CESinfo Forum*, Vol.20, 19-22.

Kipp, Jacob W. (2001). Russia's Wars in Chechnya. The Brown Journal of World Affairs, Vol 8(1), 47-62.

Poast, Paul, (2012). Does Isuee Linkage Work? Evidence from European Alliance Negotiations, 1860 to 1945. *International Organization*, 66, 277-310.

QIAN, X., & FULTON, J. (2017). China-Gulf Economic Relationship under the "Belt. *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 11*(3), 12-21. Retrieved from https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/25765949.2017.12023306

Rana, Waheeda, (2015). Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts. *International Journal of Business and Social Science*, 6:2, 290-297.

Statista. (2024). *Proved crude oil and liquids reserves in China from 1990 to 2020*. Retrieved from Statista: https://www.statista.com/statistics/264346/chinese-oil-reserves-since-1990/#statisticContainer

The Directorate-General for Financial Stability, Financial Services and Capital Markets Union, (2024), Sanctions adopted following Russia's military aggression against Ukraine. Published online: https://finance.ec.europa.eu/eu-and-world/sanctions-restrictive-measures/sanctions-adopted-following-russias-military-aggression-against-ukraine_en

The Observatory of Economic Complexity. Data retrieved from: https://oec.world/en/profile/country/rus?yearSelector1=2010

Tollison, Robert D., and Willett, Thomas D., (1979). An Economic theory of mutually advantageous issue linkage in international negotiations. *International Organization,* 33:04, 425-449.

U.S. Energy Information Administration. (2023). *China - International - Analysis*. Retrieved from U.S. Energy Information Administration: U.S. Energy Information Administration

Wasser, B., Sladden, J., Connable, B., & G, S. (2017). *Russian*

Strategy in the Middle East. RAND Corporation. Retrieved from https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE236/RAND_PE236.pdf

Wonacott, P. (2024, October 19). *Costly Conflict: Here's How China's Military Options for Taiwan Backfire*. Retrieved from United States Instttute of Peace: https://www.usip.org/publications/2024/10/costly-conflict-heres-how-chinas-military-options-taiwan-backfire

Yahaya, Jibrin Ubale (2022). An appraisal of the impact Russia and Ukraine Conflict on Global Economy and Peace. *African Scholar Publications & Research International*, Vol. 26, No. 6.